الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٩٢

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن عشر ـ العقد العادي الثاني
الجلسة الرابعة المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٩٢

المواضيع المبحوثة:

١ ـ انتخاب النواب أعضاء المجلس الأعلى.

٢ ـ مشروع قانون يقضي بالإجازة للحكومة إبرام اتفاق التعاون الموقع بين إيطاليا ولبنان.

٣ ـ مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الثاني في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٩٢ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، نجاح واكيم، رشيد الخازن، أمين الحافظ، علي عيد، علي الخليل، أسعد حردان، سامي الخطيب، خضر طليس.

واعتذر السادة: خاتشيك بابكيان، أسعد هرموش، خليل عبد النور، الياس الخازن، حسين الحسيني، سليم الحص، نديم سالم.

وتمثلت الحكومة بالسادة: نائب رئيس الحكومة الأستاذ ميشال المر، والوزراء السادة: ميشال سماحة، مروان حماده، بشارة مرهج، أسعد رزق، فؤاد السنيورة، علي عسيران، نقولا فتوش، محمود أبو حمدان، فارس بويز، عمر مسقاوي، ميشال اده، بهيج طبارة، محمد غزيري، عادل قرطاس، هاغوب دمرجيان.

الرئيس: افتتحت الجلسة

المعتذرون تتلى اسماؤهم

ـ تليت ـ

الرئيس: وفقاً للنظام الداخلي تتلى اسماء النواب المعتذرين وكذلك اسماء النواب الغائبين بدون عذر وقد كان المألوف في هذا الأمر ارجاء ذلك حتى نهاية الجلسة، باعتبار أن هناك نواباً قد يحضرون في أثناء الجلسة. وفي الجلسات القادمة سيجري تطبيق النظام أيضاً بهذا الشكل وستعلن اسماء النواب الغائبين، ونطلب الآن الوقوف دقيقة صمت عن روح المرحوم النائب السابق هنري طرابلسي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ وقف الحضور دقيقة صمت حداداً.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ إيلي الفرزلي.

إيلي الفرزلي: دولة الرئيس،

إننا في حالة انعقاد جلسة عامة لمجلس النواب وفقاً لجدول أعمال ادرجت عليه مواضيع مهمة جداً، وكان من المفترض أن يكون حضور السادة الوزراء إليها قبل حضور السادة النواب كي يتعمق الشعور فينا بأن الهاجس لدى هذا الوزير أو ذاك هو المثول أمام هذا المجلس وأن هذه الرغبة تراوده ليلاً ونهاراً، ونرجو أن لا يتكرر هذا التغيب عن حضور الجلسات من قبل بعض السادة الوزراء، نظراً لأهمية المواضيع التي تطرح في أثناء مناقشة الموازنة أو غيرها وذلك تجسيداً لاحترام في العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس النواب الذي ينعقد في الجلسة الأولى للبحث في جدول الأعمال، سيدي الرئيس، شكراً.

الرئيس: من الواجب والمفترض أن يحضر النواب وكذلك الوزراء، والوزارة كلها في الوقت المحدد إذا لم يكن هناك أي عذر. ويجب أن تكون الحكومة حاضرة في أية جلسة سواء في هذه الجلسة أو غيرها ولكن جرت العادة أن نقول إن موعد الجلسة في الساعة ١٠،٣٠ فتعقد الساعة ١١، ونقول الساعة ١١ فتعقد في الساعة ١١،٣٠، لذلك ندعو إلى التقيد بالدوام تماماً والكلمة الآن لدولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي: دولة الرئيس،

في الواقع أريد أن اتكلم بالشكل في المواضيع المهمة المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة، لقد فوجئنا باستلام مشاريع القوانين أمس الساعة السادسة مساءً وبعض النواب لم يستلمها إلا اليوم، مشاريع على جانب من الأهمية لا يمكن مناقشتها بهذه السطحية، نحن نقترح تأجيل الجلسة ولو لاسبوع، فذلك اجدى للمناقشة، واجدى للنفع العام ونرجو من الرئاسة ألا يتكرر هذا الشيء، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد فوجئنا بأن دولة رئيس الحكومة لم يحضر هذه الجلسة وأن أكثرية الحكومة غير موجودة. فبحسب الدستور ان رئيس مجلس الوزراء هو الذي يتكلم باسم الحكومة، نريد أن نعرف لماذا لم يحضر رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ طلال المرعبي.

طلال المرعبي: دولة الرئيس،

في الواقع أيضاً، لي ملاحظتان، الأولى تتعلق بموضوع جدول الأعمال فنحن نتمنى على الرئاسة الكريمة بما نعهده فيها من جهد دؤوب لتحسين عمل المجلس أن توزع جدول الأعمال قبل ٢٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ساعة على الأقل، خاصة إذا كان البحث سيجري في الموازنة، صحيح أن الموازنة هي للسنة المنتهية ولكن لا بد أيضاً من ترك المجال للزملاء النواب لدراستها، وبالتالي لوضع التعليقات عليها، وإني اسجل أيضاً غياب كثير من الوزراء واتمنى في الجلسة المقبلة أن يكون مجلس الوزراء والوزراء جميعاً حاضرين لكي يناقشوا ويستمعوا إلى ما سيدلي به النواب المحترمون وشكراً.

الرئيس: إن الرئاسة، تتعهد منذ الآن وصاعداً بتبليغ السادة الزملاء جدول الأعمال مع كل المواضيع المتعلقة به قبل ٤٨ ساعة لا ٢٤ ساعة، ففي هذه المرة كان هناك استعجال والنظام الداخلي يوجب أولاً عقد الجلسة الأولى لانتخاب أعضاء المحكمة السبعة والأعضاء الاحتياطيين الثلاثة والأمر الثاني أنه كان يوجد عندنا ـ ولا يزال ـ موضوع القرض الإيطالي، الذي هو أول شمعة اضاءت في بيتنا لجهة الاهتمامات الخارجية بلبنان. وفعلاً، وبمنتهى الصراحة عرفنا أن وزير خارجية إيطاليا سيحضر في آخر هذا الشهر أو في اليوم الثالث من الشهر القادم فقلنا سنجرب انهاء هذا الموضوع حتى نعطي مصداقية ودفعاً جديداً لموضوع القرض. والأمر الثالث، هو الموازنة فإن هذه الموازنة التي أصبحت اسماً على غير مسمى هي موازنة سنة ١٩٩٢ التي لم يبق منها غير شهر واحد، ونتمنى على الحكومة، وعلى المجلس أن يكونا مستعدين وفي جهوزية تامة لبت الموازنة في مهلة أقصاها آخر اذار أو الخامس عشر من نيسان على الأكثر وإلا فما قيمة الموازنة التي نصدق عليها بعد أن نكون قد انتهينا من الانفاق، وفعلنا ما نريده، ويمكن أن تكون هناك أموال انفقت خلافاً لما هي واردة في بنود الموازنة، كل هذه الأمور مجتمعة دعتني إلى الاستعجال وبعد إقرار القضايا التي ذكرت أقول، إننا مستعدون كجهاز إداري: كرئاسة مجلس وكمكتب مجلس لتبليغ المشاريع قبل ٤٨ ساعة ونحن نسعى لأخذ بناء قريب من المجلس وتخصيص مكتب مع سكرتير لكل سيد من السادة النواب، حتى إذا ما بلغنا يكون التبليغ شرعياً وقانونياً. ونطلب منكم أن تطيلوا البال علينا قليلاً ونحن حاضرون.

الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

نائب رئيس الحكومة: دولة الرئيس،

أود أن أوضح بأن حضوري اليوم هو بصفة ممثل لدولة رئيس مجلس الوزراء، وهذا يعني أن دولة رئيس مجلس الوزراء لا يكون غائباً عندما يكون نائب الرئيس حاضراً، وهذا لا يحصل للمرة الأولى.

الرئيس كرامي: هذا لا يصح هناك دستور،

نائب رئيس الحكومة: اسمح لي أن أكمل، أنا لم اقاطعك يا دولة الرئيس.

الرئيس: دولة الرئيس، دعه يكمل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نائب رئيس الحكومة: أنا لم اقاطعك يا دولة الرئيس، اسمح لي أن هذا لا يحصل في جلسات عامة للمرة الأولى ففي حكومة الرئيس كرامي التي كان دولته رئيساً فيها وأنا نائب الرئيس، حضرت ثلاث جلسات عنه واحب تذكيره بهذا الأمر وبأن هذا عرف دائم في لبنان، فنائب رئيس مجلس الوزراء المكلف من رئيس الوزراء الحضور عنه، هو ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء، وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة الزميل المحترم الأستاذ أغوب جو خادريان.

أغوب جو خادريان: دولة الرئيس،

نلاحظ أن نواب كتلة الأرمن لم يستلموا جدول الأعمال، هل نحن نواب في المجلس أم لا؟ إننا لم نستلم أي جدول، فما هو السبب؟

الرئيس: لقد أرسلت سيارتان لتوزيع جدول الأعمال.

عمر كرامي: إذاً، دولة رئيس مجلس الوزراء بحسب الدستور لا يمثل مجلس الوزراء، فإذا كان هناك عذر فنحن موافقون، أما إذا لم يكن هناك عذر فيكون هذا تقليداً، نريد أن نعرف في الحالتين حتى نناقش الأمر.

الرئيس: يوضح معالي نائب رئيس مجلس الوزراء أن هناك عذراً، وأنه مكلف من قبل الرئيس وقد حصل هذا أيضاً في عهد حكومتك الموقرة.

عمر كرامي: كنت خارج لبنان.

الرئيس: وهو في داخل لبنان.

الرئيس عمر كرامي: هذا ما نقوله.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ أغوب جو خادريان.

أغوب جو خادريان: دولة الرئيس،

فيما يتعلق بالشكل نحن نقدر الظرف الذي اشارت إليه الرئاسة لجهة توزيع جدول الأعمال، أما فيما يتعلق بهذه الجلسة وهي الأولى بعد نيل الحكومة الثقة، ثقة هذا المجلس في هذه الجلسة الأولى العامة، فلا بد من التساؤل عن سبب تغيب رئيس مجلس الوزراء عن هذه الجلسة، هل هو استهتار، أم عدم اهتمام بهذا المجلس الكريم، وهذا الأمر نرفضه جملة وتفصيلاً، شكلاً ومضموناً لا سيما وأنه قد يكون هناك كثير من الأسئلة الضرورية والملحة التي ستطرح على الحكومة وكان على رئيس مجلس الوزراء شخصياً أن يجيب عليها، لذلك فنحن نحتج على غياب رئيس مجلس الوزراء وأشير إلى أنه لو كانت نسبة حضور النواب بنسبة حضور الوزراء لما كان هناك نصاب، وشكراً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة الزميل المحترم الأستاذ أيوب حميد.

أيوب حميد: دولة الرئيس،

في الواقع، وبما أننا في الجلسة الأولى للهيئة العامة وبعدما استمعنا إلى بعض ملاحظات الزملاء، ولأن جدول الأعمال وردنا بالأمس، وهو حافل بموضوعات جد خطيرة سواء على صعيد مناقشة الموازنة العامة وإقرارها لعام ١٩٩٢ أو غير ذلك، وبالرغم من اعترافي بأن جزءاً كبيراً من هذه الموازنة قد صرف على القاعدة الأثني عشرية، إضافة إلى موضوع القرض الإيطالي وما يتضمنه هذا القرض ونحن لم يتسن لنا الاطلاع حتى على ما ورد في الموازنة العامة أو مشروع القرض الإيطالي، لذلك أرى تأجيل هذه الجلسة لكي يكون هناك توافق ان لجهة حضور الحكومة برئيسها وكامل أعضائها، أو لجهة اعطاء الفرصة للزملاء للاطلاع على مشروع الموازنة برمته وفي نفس الوقت على مشروع القرض الإيطالي على أن يكتفي المجلس الكريم بإجراء انتخاب النواب أعضاء المجلس الأعلى، وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة الزميل المحترم الأستاذ سليم سعادة.

سليم سعادة: دولة الرئيس،

بعد أن تشكلت الحكومة، كان الهاجس الأكبر أن يعرقل المجلس النيابي الكريم أعمال الحكومة، فإذا بي أرى في هذه الجلسة أن الحكومة تعرقل أعمال المجلس النيابي بالنسبة لحضورها أو لجهة عددها أو عدتها في الحضور.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ فتحي يكن.

فتحي يكن: إن الحديث الذي تقدم به دولة الرئيس لجهة وصول جدول الأعمال ومفرداته لاحقاً إلى المجلس الكريم يتعلق طبعاً بالجلسات القادمة وجداول الأعمال القادمة، أما فيما يتعلق بجدول الأعمال اليوم فأنا أسأل كيف ستكون المسؤولية وما هي مسؤولية المجلس النيابي في إقرار مفردات ومشاريع لم يطلع عليها إلا منذ قليل، أطرح هذا السؤال على دولة الرئيس وعلى المجلس الكريم. وشكراً.

الرئيس: ما هي المفردات يا أستاذ فتحي؟

فتحي يكن: بالنسبة للمشاريع المقدمة، فنحن وصلت إلينا قبل ساعة.

الرئيس: هناك الموضوع الانتخابي وهذا لا يلزمه أشياء أو مفردات خصوصاً وأنه ستتلى المادة المختصة بالنظام الداخلي وكما اتفقنا وتعهدنا في المرة السابقة لم توزع أوراق مطبوعة، فكل من يريد يستطيع أن يترشح، ومن ينجح ينجح، ومن يسقط يسقط، (لا مشكلة). أما في موضوع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموازنة فالاسم اسم موازنة، ولكن الحقيقة أنها شيء مضى وانتهى فإذا اردتم التأجيل فليست لدي أية مشكلة على الاطلاق، ولكن مع الأسف الشديد فإن هذه الموازنة تعرض على المجلس النيابي بحكم «الروتين» لا أكثر ولا أقل وقد انتهت المدة، فلذلك نحن مصرون على أن نسير بها بنداً بنداً، وبالإمكان أن نتعاون سوياً ونطلع عليها الآن، يبقى أمر القرض الإيطالي، وهو موجود في المجلس منذ أشهر وليس من شيء جديد، وهناك شيء أساسي هو أن التبليغ يجب أن يحصل لكل من الزملاء النواب قبل ٤٨ ساعة على الأقل وهذا ما تعهدنا به. لكي يكون هناك متسع لبعض الأمور التي تتطلب استشارات ويمكن تأليف لجنة استشارية للبحث في الأمر، فلنكن في سعة من الوقت ولكننا في هذه المرة وقد قلنا ونكرر ذلك بأننا مستعجلون في موضوع القرض الإيطالي والمصلحة الوطنية غير مقتصرة على الحكومة وحدها بل ان الأمر على العكس فالمصلحة الوطنية منوطة أولاً بالمجلس النيابي، ومن ثم بالمؤسسات الأخرى ونحن نرى أن باب الاستعجال في هذا الموضوع له ضرورات، ولكن القرار يعود لكم.

الكلمة لدولة الرئيس رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس،

أعتقد أن أكثر الزملاء النواب يرغبون في تأجيل الجلسة للاطلاع على قضية الموازنة وقضية القرض الإيطالي بما فيه الكفاية. ويبقى الأمر الثاني وهو أمر انتخاب أعضاء المجلس الأعلى وأعتقد أنه يمكن أن نقوم به بدون تأجيل لأنه انتخاب فقط فنصبح هيئة انتخابية لا أكثر ولا أقل، أما إذا كان الزملاء يريدون التأجيل للاطلاع على قضية الاتفاق الإيطالي أو الموازنة فأنا أعتقد أن التأجيل لا بأس به وللاسبوع القادم.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ عصام نعمان.

عصام نعمان: دولة الرئيس،

هذه الميزانية ليست من وضع هذه الحكومة ولا أرى أية فائدة من انتظار حضور دولة الرئيس والمزيد من الوزراء لأن هذه الحكومة لن تدافع عن هذه الميزانية، وإذا كانت أكثرية الحضور قد اطلعت عليها فبالإمكان مناقشتها على سبيل التسوية والفراغ منها، أما إذا كانت أكثرية الحضور لم تطلع عليها فإن ارجاء الجلسة يصبح أمراً منطقياً وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس،

أعتقد أن هناك كثيراً من الأعمال قد توافق هذا المجلس مع الحكومة على القيام بها، وإني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لأعجب اليوم، وأمام هذا المجلس مشروع موازنة قد مر عليها الزمن، وهناك مشروع القرض الإيطالي الذي درس درساً وافياً أمام اللجان المختصة وكان باستطاعة جميع النواب أن يحضروا في تلك اللجان، أما البند الثالث فهو أمر دستوري بحت، وانني أرجو الزملاء النواب أن لا نقف أمام مثل هذه الشكليات، وأن نضطلع بمسؤوليتنا وأن ننطلق في العمل خاصة أمام مشاريع كهذه التي بين أيدينا والتي لا تعتبر الحكومة مسؤولة عنها، ولا نحن كمجلس نيابي جديد، وما هي إلا قضايا روتينية يطلب منا الموافقة عليها شكلاً وليس أساساً، كيف تريدون أن نناقش الموازنة وقد انقضى العام الوزاري عليها، لماذا نناقش؟ أنناقش لتعدل أو نناقش لنتكلم، أنناقش حكومة قد ولت؟ وهذه الحكومة ليس لها أية علاقة بهذه الموازنة، لذلك يا دولة الرئيس أرجو ختم باب المناقشة بهذا الموضوع والبدء بجدول الأعمال وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الشيخ قبلان عيسى الخوري.

قبلان عيسى الخوري: لي تعليق على ما تفضل به الزميل عبد اللطيف الزين ولي سؤال بسيط أسأله لدولة الرئيس، ولأعضاء المجلس. أعرف أن الحكومة متضامنة بجميع أعضائها، ولا أعرف سبب هذا الإصرار اليوم على وجوب حضور رئيس الحكومة بالذات، وقد يكون لديه عذر هو وبقية الوزراء في الغياب ولماذا نجعل من هذه القضية قضية شكلية. بإمكاننا الآن مناقشة الموازنة والمشروع الإيطالي وهما أمامنا وأني لأتمنى أن يقفل باب المناقشة في هذا الموضوع وبسرعة، لأن لدينا قضايا مهمة كثيراً وأن نترك الشكليات ونذهب إلى الجوهر.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس، إنني آسف جداً أن تكون بداية هذا العهد لدورة مجلس النواب الجديد المنتخب بعد الشكوى العارمة طيلة عشرين سنة من عمر التمديد القسري الذي اكره عليه النواب السابقون في المجلس القديم، آسف أن تكون البداية كما نسمع اليوم وكما نشاهد فيما يجري من عمليات لا أقول إنها بعيدة عن روح الديموقراطية وإنما أقول إنها بحسن نية تهدف إلى الإسراع أو إلى العمل بالسرعة القصوى، وأقول إن في العجلة الندامة وفي التأني السلامة، واننا ولله الحمد في هذا المجلس الجديد مليؤون بالحيوية والنشاط ومستعدون للحضور عند الصباح وفي المساء للقيام بأي واجب يطلب من هذا المجلس، ولا أرى غضاضة في أن نعطي الأمور حقها زمنياً وذلك لكي تأخذ مجالاً واسعاً من الدرس والتمحيص حتى نعيش في جو التشريع المطلوب وليس كما كان يتهم المجلس السابق بالتشريع (الهرطقة)، وأنا كنت دائماً من القائلين (أصوات مقاطعة)

الرئيس: يا حضرة الزميل، إن الأمر لا يحتاج إلى انفعال، خاطب الرئاسة من فضلك، فلا تكون المخاطبة من زميل لزميله، تفضل.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

صالح الخير: دولة الرئيس،

بعد أن استمعنا إلى الأغلبية الساحقة من النواب الذين تكلموا اليوم نرى أن الأغلبية تريد فسحة من الوقت للتمكن من درس مشروع الموازنة وهو ورد إلى المجلس السابق مرتين، في المرة الأولى استردته الحكومة وفي المرة الثانية جرى عليه تعديل لعصر النفقات ولم يعد إلى اللجنة المالية التي كان لي الشرف بأن أكون عضواً فيها، وبالأمس دعيت اللجنة المالية لمناقشة التقرير النهائي للميزانية الذي وضعه معالي وزير التربية الأستاذ مخايل الضاهر، علماً بأنه من المفترض بأن تعود الميزانية إلى اللجنة المالية الجديدة المنتخبة في هذا المجلس لإعادة النظر وإنجاز تقرير جديد على ضوء التعديلات التي وردت من مجلس الوزراء، وقد قلتها بالأمس ولكني أرى أن الهدف من ذلك هو الإسراع، الإسراع بماذا؟ بميزانية الدولة. أتمنى يا دولة الرئيس أن يعطى هذا المجلس وقتاً كافياً لدرس الموازنة، أما مشروع البروتوكول الإيطالي، فإن هذا المشروع،

الرئيس: لا تدخل في الأساس يا حضرة الزميل، ولنبق في الموضوع، التأجيل أم لا،

صالح الخير: اقترح يا دولة الرئيس، نظراً لأراء أكثرية النواب الذين تكلموا اليوم أن نؤجل الجلسة إلى الاسبوع القادم ريثما نتمكن مع زملائنا النواب من درس المشروعين وهما في نظري مهمان ومشروع إيجاد الهيئة الدستورية العليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

الرئيس: استعيد هذا المشروع، فهذا خروج عن الموضوع.

عبد اللطيف الزين: اعترض على ورود كلمة (مجلس هرطقة).

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس،

المطلوب أن يسرع هذا المجلس لإقرار مشاريع القوانين المقدمة إليه، ولكن ليس المطلوب التسرع إذا كانت موازنة ١٩٩٢ قد صرفت والمطلوب أن يقرها هذا المجلس فليس من المناسب أن تقر هذه الموازنة قبل الاطلاع عليها، وموضوع إبرام اتفاق التعاون الاقتصادي والمالي والتقني مع إيطاليا أيضاً، يحتاج في رأيي إلى دراسة واطلاع وبما أنه لم يتسن لنا الاطلاع على هذه المشاريع فانني أطلب أن تؤجل هذه الجلسة ليتسنى لنا الوقت الكافي للاطلاع عليها، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ فؤاد السعد.

فؤاد السعد: **دولة الرئيس،**

في الحقيقة سبقني قسم من الزملاء، ومنهم الزميل عصام نعمان والأستاذ الزين وقالوا ما كنت أود قوله، إن هذه الموازنة موازنة سنة أوشكت على الانتهاء وبقي منها شهر فقط، لسنا هنا بصدد

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

درس موازنة، نحن نصادق على شيء حصل ـ سبق السيف العدل ـ هذا شيء حصل وانتهى، ثم أننا نعرف أن هذه الموازنة لم يبق إلا قليل منها للدرس وقد قلصت إلى حدها الأدنى بعدما استعادتها الحكومة السابقة في أيام المجلس السابق، أي أن هذه الموازنة أصبحت مقتصرة على معاشات الموظفين وأمامنا في هذا المجلس أعمال كثيرة تنتظرنا فلا داعي اطلاقاً لأن نتأخر ونؤجل درس هذه الموازنة وأن هذه الحكومة لم تقدمها لكي تدافع عنها، ولا المجلس هو الذي درسها، بل المجلس السابق لذلك اقترح ختم المناقشة والتصويت على التأجيل أو عدمه.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ رياض أبو فاضل.

رياض أبو فاضل: دولة الرئيس،

أنا أوافق على كلام الزميل عبد اللطيف الزين لأن هذه الموازنة صرفت كلها، فلماذا نريد مناقشتها، وأطلب إقرارها بمادة وحيدة.

الرئيس: الكلمة للزميل المحترم الأستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: إن انتخاب أعضاء المجلس الأعلى أمر محسوم، والموازنة اشبعت درساً ونضجت كما قيل في الفقه، واحترقت، وفيما يختص بالقرض الإيطالي يحق للنواب الذين لم يتبلغوا جدول الأعمال المطالبة بالارجاء أما فيما يختص بالبندين الأولين، فاقترح قفل باب المناقشة والبدء بدرسهما.

الرئيس: هناك اقتراح بقفل باب المناقشة لأن الوقت المخصص لها قد انتهى واصبح الكلام تكراراً، من يوافق على ذلك؟

ـ أكثرية ـ

الرئيس: قبل الاقتراح.

تتلى المادة الأولى من القانون رقم ١٣، المتعلق بالمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء،

فتليت المادة الأولى: الخ...

الرئيس: يتلى مشروع القانون المتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢.

فتلي مشروع القانون التالي:

مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢

المادة الأولى ـ تسند أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٩٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٩٢ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الثانية ـ تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقة الاعتمادات المبينة فيما يلي: الخ...

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

المادة السابعة عشرة ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢.

فتلي التقرير التالي من قبل مقرر اللجنة الأستاذ سليم سعادة.

تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

أحالت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢ بالمرسوم رقم ١٧٢٣ تاريخ ٢١ أيلول ١٩٩١، وفور إحالته إلى لجنة المال والموازنة باشرت بدرسه ومناقشته بغية إنجازه ضمن الفترة الدستورية، وقد استغلت اللجنة فرصة دراسة الموازنة فعمدت لاستعراض أوضاع الوزارات والإدارات العامة من خلال مناقشة الاعتمادات المرصدة لها.

وفي هذه المناسبة كانت اللجنة تعمد إلى تبادل الرأي مع المعنيين والقيمين على هذه الإدارات بهدف إيجاد السبل الأيلة إلى تفعيلها وجعلها قادرة، ولو بالحد الأدنى على القيام بدورها وتأدية مهامها، وتأمين الممكن من الخدمات.

في الحقيقة، ما كادت اللجنة تصل إلى إنجاز دراسة مشروع الموازنة، حيث إنها كانت تعقد جلستها الأخيرة، حين عمدت الحكومة إلى طلب وقف دراسة الموازنة وسحبت المشروع لإعادة النظر فيه. حيث إن موجة التضخم التي ضربت الاقتصاد اللبناني وما رافقه من زيادة طلبات السادة الوزراء في الحكومة قبل الأخيرة لاعتمادات إضافية ضخمة على مشروع الموازنة، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر من قبل الحكومة بكل هذه الطلبات، وإقرار سياسة التقشف وعصر النفقات، ولم تتم الموافقة إلاّ على اعتمادات ضئيلة للغاية، مع الملاحظة إن التخفيض أصاب فقط الاعتمادات التي كانت واردة في مشروع الموازنة الأول، وكانت مخصصة للجزء الثاني من الموازنة.

وهكذا يمكن القول إنه أصبحت النسبة الأكبر من موازنة هذا العام مقتصرة فقط على الرواتب والنفقات الإدارية بينما لم يبقَ للناحية الإنمائية إلاّ الجزء اليسير جداً من الاعتمادات.

إننا نأمل أن تكون موازنة العام ١٩٩٣، ومع موجة التفاؤل والأجواء الإيجابية التي أصبحت سائدة ومع التحسن الحاصل في سعر صرف العملة الوطنية، قادرة على تأمين الخدمات الضرورية للمواطنين. ونأمل أيضاً بأن تكون بداية تنفيذ سياسة إنمائية شاملة وتكون مترجمة لمبدأ الإنماء المتوازن لكل المناطق اللبنانية.

حضرات الزملاء الكرام، بالأرقام يمكن أن نرى أن مشروع الموازنة يتضمن ما يلي:

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

ـ الموازنة العامة بجزئيها الأول والثاني ١٦٥٤٠٤٧٧٣٧٠٠٠ ل.ل.

ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية ٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

ـ موازنة مديرية اليانصيب الوطني ٢٠٦٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٦٨٩٨٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل

المجموع: ١٨٣٣٦٨٢٧٣٧٠٠٠ ل.ل.

وبعد هذا العرض العام للنفقات المقدرة لا بد من استعراض تقديرات الواردات، وهي في الواقع متفائلة ونتوقع تحقيق واردات أكبر هذه السنة، بسبب ما طرأ من تعديلات على معدلات الرسوم الجمركية، خاصة لجهة رفع سعر الدولار الجمركي، كذلك إيجاد أبواب دخل أخرى للخزينة كضريبة المحروقات.

وهذه الواردات تقدر كما يلي:

١ ـ الضرائب المباشرة ٣٧٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

٢ ـ رسوم الجمارك والاستهلاك ٣٦٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

٣ ـ حاصلات أملاك الدولة ٣٧٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

٤ ـ إيرادات متفرقة ١٩٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

٥ ـ الواردات الاستثنائية

إن مقارنة الأرقام المبينة أعلاه تظهر لنا أن هناك بعض الزيادات التي طرأت على باب النفقات، وخاصة في الجزء الثاني من الموازنة لم يتجاوز الـ ٤٠ مليار ليرة، وكلنا يعلم أن أية زيادة في هذا الجزء تتجه نحو الإنماء كون هذا الجزء من الموازنة يختص بالمشاريع الإنشائية والإنمائية، وهذه الزيادة تعتبر بسيطة جداً ولا تتلاءم أبداً مع متطلبات وحاجات البلاد. وهي لا تعبر أبداً عن سياسة الحكومة وتطلعاتها إلى إعادة البناء والإعمار وإشاعة العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن العجز في الموازنة العامة لهذه السنة يصل إلى حدود ٤٠% وهو في الواقع أقل من نسبة السنة السابقة ولكن يلاحظ إنه لا يزال يعتبر كبير نسبياً ولا بد من العمل على تقليصه تدريجياً، وإعادة التوازن إلى الموازنة في السنوات المقبلة، خاصة وإن هذا العجز ليس عجزاً إنمائياً بل إنه يتجه في غالبيته نحو الرواتب والنفقات الإدارية غير المنتجة. إن ذلك يحتم علينا جميعاً كمسؤولين تحمّل مسؤولياتنا والعمل على معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأن تطلب ذلك بعض التقشف وترشيد الانفاق وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية كمساعدتها على استعادة دورها على الصعيد الاقتصادي والوطني.

وقبل إنهاء هذا التقرير لا بد من الإشارة إلى أن دراسة مشروع القانون هذا العام حرصت على ألا يتضمن إلاّ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأحكام التي تساعد على تنفيذ الموازنة العامة والموازنات الملحقة على الوجه الصحيح، ولذلك فإن اللجنة عمدت إلى إزالة كل ما ليس له علاقة أو لا ينسجم مع القوانين المالية التي ترعى إقرار الموازنة أو أية مواد خارجة عن هذا النطاق.

بعد هذا العرض المقتضب للتقرير تضع اللجنة بين أيدي مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنة الملحقة ومشروع قانون الموازنة مع الجداول التابعة لهم، ترجو إقراراه وتصديقه.

موازنات الوزارات:

الجزء الأول	١٤٢٣٧٩٧٥١٢٠٠٠ ل.ل.
الجزء الثاني	٢٣٠٢٥٠٢٢٥٠٠٠ ل.ل
الموازنة العامة	١٦٥٤٠٤٧٧٣٧٠٠٠ ل.ل.

الموازنات الملحقة:

جزء أول	١٢٢٤٧٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
جزء ثاني	٥٧١٦٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
مجموع الموازنات العامة والملحقة:	١٨٣٣٦٩٢٧٣٧٠٠٠ ل.ل.

بيروت في ٣/٨/١٩٩٢

رئيس لجنة المال والموازنة

النائب مخايل الضاهر

تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢

عقدت لجنة المال والموازنة النيابية جلسة لها في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٢ برئاسة النائب الأستاذ خليل الهراوي وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجنة.

وذلك للإطلاع على تقرير لجنة المال والموازنة السابقة حول مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٢ وملحقاتها.

وبعد المناقشة والتداول رفعت اللجنة التقرير المذكور كما ورد إلى المجلس النيابي الكريم بهيئته العامة ليصار إلى درسه وإقراره.

بيروت في ١٧/١١/١٩٩٢

رئيس لجنة المال والموازنة النيابية

النائب: خليل الهراوي

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: تتلى توصية لجنة المال والموازنة النيابية حول مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٢ وملحقاتها.

فتليت التوصية التالية:

توصية لجنة المال والموازنة النيابية في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٧ حول مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٢ وملحقاتها

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء،

بما أن سنة ١٩٩٢ المالية قد شارفت على الانتهاء،

وبما أن اللجنة المالية السابقة التي درست مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٢ المرفق، فإن اللجنة المالية تحيل هذا المشروع إلى الهيئة العامة مرفقاً بتقرير اللجنة السابقة كما ورد دون درس أو مناقشة بنود هذا المشروع وأحكامه. كما تحتفظ اللجنة بحقها المشروع في متابعة البحث والاستقصاء والمحاسبة في أي من المخالفات التي تكون قد حصلت في أي من الوزارات المعنية لجهة صرف أو تنفيذ بعض الاعتمادات الواردة في هذا المشروع قبل أن يتم تصديقها من قبل المجلس النيابي الكريم.

وتوصي اللجنة المالية الوزارات المعنية بأن تضع برنامجاً محدداً حول صرف الاعتمادات الواردة في الجزء الثاني من هذا المشروع، وإحالة نسخة عنه إلى اللجنة المالية قبل المباشرة بعقد النفقة.

أما بالنسبة للاعتمادات المخصصة للتجهيز الهاتفي في موازنة عام ١٩٩٢ وقيمتها مئتي مليار ليرة لبنانية (٢٠٠ مليار ل.ل.) معقودة على ثلاث سنوات، فتوصي اللجنة المالية وزارة الهاتف بوقف أي عقد للنفقة قبل وضع برنامج شامل لهذه الأشغال وإحالة نسخة عنه إلى اللجنة المالية والأخذ بعين الاعتبار حاجات جميع المناطق اللبنانية ومبدأ الإنماء المتوازن.

بيروت في ١٧/ ١١/ ١٩٩٢.

رئيس لجنة المال والموازنة النيابية

النائب: خليل الهراوي

الرئيس: لدى الرئاسة اقتراح مقدم من عدد من الزملاء بالتصديق على مشروع قانون الموازنة العامة وملحقاتها لعام ١٩٩٢ بمادة وحيدة.

يتلى اقتراح القانون بالتصديق على قانون الموازنة العامة بمادة وحيدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فتلي اقتراح القانون المعجل المكرر.

اقتراح مشروع قانون معجل مكرر.

مادة وحيدة: صدق مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢ الوارد بالمرسوم رقم ١٧٢٣ تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٩٢ كما عدلته لجنة المال والموازنة وتعديل المادة ١٦ من مشروع قانون الموازنة وتعديل المادة ١٦ من مشروع قانون الموازنة العامة.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

رياض أبو فاضل، سمير عازار، محمود طبو، محمد بيضون، رياض الصراف، عبد اللطيف الزين، أيمن شقير، جورج ديب، جان غانم، نسيب لحود، فايز سكاف، نبيل البستاني، علاء الدين ترو، باسم السبع، وجيه البعريني، بهية الحريري، اسطفان الدويهي.

الرئيس: الكلمة للأستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: نوافق على اقتراح القانون الذي تلي وبالنسبة للتعديل الذي طرأ على المادة السادسة عشرة أود أن أشير إلى أن ما ورد في هذه المادة هو عبارة عن فقرتين ١ و٢، إلاّ أن هاتين الفقرتين والمادة لا تزال ناقصة وقد قدمت وسلمت دولتكم اقتراح تعديل المادة وهو اقتراح بالعودة إلى المادة الرابعة عشرة فتصبح السادسة عشرة من قانون موازنة العام ١٩٩٢ لأن المادة تتضمن أربعة بنود وكل بند يتضمن فقرات والبنود والفقرات متلازمة بعضها مع بعض لذلك نرجو تصحيح التاريخ من ٣١/ ١٢/ ١٩٩٢ إلى ٣١/ ٣/ ١٩٩٣، حيثما وردت في المشروع راجياً أن يكون النص كما ورد في مشروع قانون موازنة ١٩٩١.

الرئيس: حضرة الزملاء أود أن ألفت النظر قبل طرح اقتراح القانون على التصويت بصفة المعجل المكرر، إلى أن الدستور أو النظام الداخلي يوجب أن يحصل التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة بنداً بنداً، والرئاسة متقيدة بهذا الأمر، إلاّ إذا قرر المجلس خلاف ذلك. وهذا الأمر يعود لكم.

من يوافق على إعطاء اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: أعطي اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت، يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فنودي حضرة النواب المحترمين بأسمائهم.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: صدق القانون بالأكثرية.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الثاني، في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٩ تشرين الثاني برئاسة دولة الرئيس الأستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، نجاح واكيم، رشيد الخازن، أمين الحافظ، علي عيد، علي الخليل، أسعد حردان، سامي الخطيب، خضر طليس.

واعتذر السادة: خاتشيك بابكيان، أسعد هرموش، خليل عبد النور، إلياس الخازن، حسين الحسيني، سليم الحص، نديم سالم.

وتمثلت الحكومة بالسادة: نائب رئيس الحكومة الأستاذ ميشال المر، والوزراء السادة: ميشال سماحة، مروان حمادة، بشارة مرهج، أسعد رزق، فؤاد السنيورة، علي عسيران، نقولا فتوش، محمود أبو حمدان، فارس بويز، عمر مسقاوي، ميشال إده، بهيج طبارة، محمد غزيري، عادل قرطاس، هاغوب دمرجيان.

بعد أن افتتح دولة الرئيس الجلسة وقف المجلس دقيقة صمت حداداً على النائب السابق هنري طرابلسي، ثم تكلم في النظام النواب السادة: إيلي الفرزلي، الرئيس عمر كرامي، طلال المرعبي، نائب رئيس الحكومة الأستاذ ميشال المر، أغوب جو ناديان، محمود طبو، أيوب حميد، سليم سعادة، فتحي يكن، الرئيس رشيد الصلح، عصام نعمان، عبد اللطيف الزين، قبلان عيسى الخوري، صالح الخير، محمد فنيش، فؤاد السعد، رياض أبي فاضل، زاهر الخطيب.

وبعد إقفال باب المناقشة في النظام تمت تلاوة المادة الأولى من القانون رقم ١٣ المتعلق بمحاكمة الرؤساء والوزراء والمادة ٨٠ من الدستور، باشر المجلس انتخاب النواب أعضاء المجلس الأعلى ففاز النواب السادة فؤاد السعد، روبير غانم، جوزف مغيزل، رياض أبي فاضل، خاتشيك بابكيان، زاهر الخطيب، أحمد سويد، عن المقاعد الأصيلة، وفاز كأعضاء احتياطيين السادة: علي ميتا، حسن علوية، وسعود روفايل.

ثم انتقل المجلس إلى متابعة جدول الأعمال فدرس وناقش المشاريع الواردة وأقر:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ مشروع قانون يقضي بالإجازة للحكومة إبرام اتفاق التعاون الاقتصادي والمالي والتقني الموقع بين الجمهورية الإيطالية والجمهورية اللبنانية (أقر بالأكثرية).

بعدها باشر المجلس بدرس ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢.

فتمت تلاوة تقرير لجنة المال والموازنة والتوصية التي وضعتها لجنة المال والموازنة.

ثم جرى التصويت على الموازنة بمادة وحيدة فأقرت بالأكثرية.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر.

رئيس المجلس

نبيه بري

أمينا السر

أكرم شهيب وكميل زيادة

أمين عام المجلس النيابي

الإمضاء: عاطف جانبيه

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

الإمضاء: عادل شويري

مدير المحاضر والجلسات

الإمضاء: رياض غنام

رئيس دائرة الجلسات

الإمضاء: وجيه عيسى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher